

المرضعة الموطوءة له لأن وطئ الإهبات يحرم البنات ولو بحجة الرضاع كما مر
 فيحرم به أي بالرضاع ما يحرم بالنسب الأم اخته وأخيه فإن أم الأخت
 والأخ من النسب هي الأم وموطوءة الأب وكل من أهرام ولا كذلك من الرضاع
 وهي شاملة لتنفذ صور الأرواح من الرضاع لا لاخته والأخ نسباً كان يكون
 للرجل أخت من النسب ولها من الرضاعة حيث يجوز له أن يتزوج أم اخته
 من الرضاعة ولها من النسب حيث يجوز له أن يتزوج أم اخته من
 النسب والثلاثة الأم رضاعاً للأخت والأخ رضاعاً كان يجمع الصبي
 والصبيبة الأجنبية على نفي أمه الأجنبية وللصبيبة أم أخرى من
 الرضاعة فإنه يجوز لذلك أن يتزوج أم اخته من الرضاعة وأخت
 ابنه فإن أخت الابن من النسب أم البنات والرؤية وقد وطئها
 ولا كذلك من الرضاعة وحده ابنه فإنه جده ابنه نسباً أم موطوءته
 أو أمه ولا كذلك من الرضاع وأم عمته وعمته وأم خاله وخالته فإن
 أم الأوليين موطوءة الجد الصالح وأم الآخرين موطوءة الجد الفاسد
 ولا كذلك من الرضاع للرجل متعلق بالمستنفي في قوله الأم اخته أي
 أخت يعنى أن شيئاً من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل إذا كانت من
 الرضاع وتحت أخته مطلقاً أي يجوز أن يتزوج الرجل بأخت
 أخيه من الرضاع كما يجوز أن يتزوج بأخت أخيه من النسب كالأخ من
 الأب إذا كانت له أخت من أمه جاز لأخيه من أمه أن يتزوجها ولا
 حل بين رضيعي امرأة لأنهما أخوان من الرضاع سواء أَرْضِعْتَهُمَا فِي

زمان

زمان واحداً وفي أزمان مختلفة متباعدة وسواء أَرْضِعْتَهُمَا مِنْ نُدِي
 واحداً واحداً من نُدِي والآخر من آخر بخلاف النشأة وكونها حيث
 لا يتوجب علي بطنها حكم الرضاعة فإن الحرمة إنما يثبت بطريق
 الكرامة بواسطة شبهة الجزئية والأصل فيه المرضعة ثم يتعدى إلى
 غيرها ولاجزئية بين البراهم والأدري ولذا فكذا رضاعاً فلا يتعدى إلى
 غيرها ولا حل بين رضيعية ولو مرضعتها لأنها أيضاً أخوان وولد
 ولها ولا ولد أخوها ويحرم أي يوجب التحريم لبن البكر لأنه سبب
 الفسوق والنسب يثبت به شبهة البعضية كلبن غيرها من النساء و
 المرأة الميتة لأنها أيضاً لبن حقيقة كذا أي يحرم أيضاً لبن المرأة المخروط
 بماء أو دوا أو لبن امرأة أخرى ولبن نشأة إذا غلب أي لبن المرأة لأن
 فيه انبات اللحم وأنشاء العظم وهو المعتبر في الباب لا أي لا يحرم
 المخروط بالطعام هذا على إطلاقه قول أبي حنيفة لأنه لا يمتزج الغلبة
 فيه وعندهما إذا كان اللبن غالباً ولم تمسه النار تعلق به التحريم وشروط
 القدوري على قول أبي حنيفة كون الطعام مستتبياً كالتزويد قيل هذا
 إذا لم يتقاطر اللبن عند عمل اللقمة فإذا تقاطر يثبت به الحرمة وقيل
 لا يثبت بكل حال وإليه مال شمس الأئمة السرخسي هو الصحيح ذكره الزبيدي
 وللبين رجل وللبينها إذا احتقن به أي بلبن المرأة الصبيبة أم البنات
 الرجل فلائنه ليس بلبن حقيقة فإن اللبن لا يمتزج بالأمن بتصور
 منه الولادة وأما الاحتقان بلبنها فلائنه النسول يوجد فيه والتحريم